

تحقيق إقامة نظام الجمهورية الإسلامية نفي للنظام الملكي

بسم الله الرحمن الرحيم

قلنا أن الشعب الإيراني ونحن أيضا تبعاً له، يطالب بثلاثة أصول يذكرها في مظاهراته التي خرج بها ولا زال في أنحاء إيران وهدفه هو تحقيق هذه الأصول الثلاثة. وبالطبع فإن الهدف الرئيسي هو تحقيق الأصل الثالث أي الحكومة الإسلامية والجمهورية الإسلامية وبنضوي الأصول الأخران تحت الأصل الثالث هذا.

إن أبناء الشعب يقولون: نحن نريد الحكومة الإسلامية أو الجمهورية الإسلامية، وتحقيق إقامة الجمهورية الإسلامية يعني نفي النظام الملكي، ونفي النظام الملكي يعني نفي الملك. هذا إذا كان حكم الملك دستوريا قانونيا، في حين أنه فاقد للأساس (الدستوري) منذ البداية.

ورغم أن الهدف الرئيسي ليس الأصلين الآخرين لكنهما مهمان ويمكن اعتبارهما هدفا من وجهة معينة لكن الهدف النهائي هو إقامة حكومة عدل إسلامي. وإقامتها يتضمن إسقاط هذا الشخص (الملك) وهذه السلالة. وبذلك أصبحت إزالتها هدفا للإيرانيين لأنهما سبب ما جرى عليهم طوال هذه الخمسين عاما من ممارسات إجرامية ومصائب وشقاء ومنع الشباب من التطور الفكري والعلمي بسبب انتشار مراكز الفساد والبغاء وترويجها وزيادة محال بيع الخمر والملاهي وكثرة المجالات المفسدة للشباب وكذلك فساد الإذاعة والتلفزيون ودور السينما. فعلة كل هذه المصائب هي أن هذا النظام نفسه يهدف إلى إفساد شبابنا وترويج الفساد بجميع أشكاله وفي كل مكان ليجر الشباب إليها ويبعدهم عن الجامعات ويسقطهم في الحانات والقبائح السيئة.

إذن، هذه الحكومة الفاسدة هي المسؤولة أيضا عن التدمير في هذا الجانب أي إفساد شبابنا ولو كانت حكومة صالحة تهتم بمصالح المسلمين والشعب لما سمحت بإفساد هذه القوة العظيمة والطاقة الهائلة وتحويلها إلى مجموعة من العجزة. والشعب يعتبر هذا الجهاز الحاكم الفاسد الذي شكله الملك هو المسؤول عن خلق هذا الوضع. وكذلك عن الدمار الذي لحق بثقافتنا العلمية واقتصادنا وسائر المصائب الأخرى التي حلت بإيران. وهذا هو الواقع حقا لأن الحكم الفاسد هو الذي أوجد كل أشكال هذه المفاسد التي أحاطت بنا من كل جانب.

وبناء على هذا فقد أصبح إسقاط هذا الشخص (الملك) وهذا النظام هدفا للشعب وكأنه هدف أساسي أي إقامة النظام الإسلامي السليم نجد أن إسقاط النظام الملكي مقدمة لا بد منها لتحقيقه.

لذلك فلا غبار على هذه الأصلين بالصورة التي عرضتها. فلا يستطيع من يفكر بصورة سليمة وعقلية مقبولة، ومن لم يكن عميلا لأميركا أو الملك، أن يؤيد بقاء هذا النظام مع كل هذه المفاسد التي يوجدها باستمرار.

كما لا يمكنه أن ينكر وجود هذه المفاسد لأن الطعام شديد الملوحة إلى درجة أن (الخان) نفسه قد أدرك ملوحته وقد شاهدتم كيف أقر عبر الإذاعة قبل أيام بكل تلك الأخطاء التي سماها (اشتباهاات) لكنه على أي حال، اعترف بأن ما حدث إلى الآن كانت أعمالا منحرفة لن يشهد المستقبل تكرارها. هذا ما اعترف الملك نفسه ولكن تجد أحيانا أوعية أشد حرارة من الطعام الذي تحتويه! ولعله يوجد بين الشعب متخلفون فكريا أو طامعون منتفعون يرغبون في بقاء الملك والأميركيين. وهم يسعون إلى تبرئة الملك من تلك الأخطاء رغم أنه نفسه اعترف بها وقال: لقد وقعت اشتباهاات! وقد بينا أنها كانت أخطاء متعمدة وليست اشتباهاات غير مقصودة. فكل ما قمتم به وإلى اليوم، هو ضد الشعب. والسلطان الذي يرتكب هذه الخيانات يسقط ويفقد الأهلية للسلطنة هذا لو فرضنا أن سلطان دستوري وصل للحكم طبق قوانين سليمة.

هذان هما الأصلان الأول والثاني: إسقاط الملك وإزالة النظام الملكي وهو نظام بال ومنحرف خاطئ منذ البداية، كما يحكم بذلك العقل فهو يرفض أن يحدد مجتمع معين قبل سبعمائة عام فرضا، هوية الذي يحكم اليوم. وحتى هذا الفرض لا يصدق إذ أننا نعلم جيدا أن رأس السلالة القاجارية لم يصل للحكم بموافقة الشعب بل بالقوة وإثارة الاضطراب كما يعرف الجميع. وعمد إلى القوة للوصول إلى الحكم. أما بالنسبة للملك رضا فقد رأينا ولم يقتصر الأمر على مجرد الجوع، ونحن نتذكر ما فعله من ممارسات قمعية وكيف أنه أقام حكمه وسلطنته بالإكراه والحرب دون أن يكون للشعب أي دور في ذلك. ومع ذلك لنغرض أن الشعب الإيراني قد اجتمع قبل سبعمائة عام وانتخب شخصا للسلطنة وأقروها باقية في ذريته. فهذا الأمر جيد جدا لشعب ذاك العصر والسلطان الذي أرجعوا إليه أمورهم. ولكن أنتم أيضا ترغبون في ن يكون تقرير مصير أموركم ومقدرات بلدكم بأيديكم. فالبلد بلدكم ومقدراته يجب أن تكون بأيديكم أيضا. فلنسأل الرجال الكبار لذك العصر أي ما قبل سبعمائة سنة، أي ولاية لكم علينا؟ وبأي مسوغ انتخبتم أحدهم سلطانا علينا؟ نحن الذين نعيش هذا العصر ونحن أصحاب حق انتخاب حاكمنا.

هل يمكن أن تحظى بمشروعية عقلية وقانونية سلالة معينة لمجرد أن مجموعة من الأشخاص انتخبوها في زمن ما؟؟ وما هو الدليل على صحة هذا الوضع؟ إن كل قانون يقر بعدم صحة القول

بلزوم خضوعكم لرأي من انتخب طبقا لما أملاه عليه عقاه، شخصا للسلطنة قبل سبعمائة عام. إذن لا يستقيم أمر هذا الحكم القائم حتى لو فرضنا أن سلطنة الملك رضا كانت مؤيدة من قبل الشعب وإن ذاك المجلس النيابي المزيف الذي أوجدوه هو مجلس سليم فرضا، ولكن أكثر الذين انتخبوا أعضائه ليسوا موجودين الآن، إلا ما ندر حيث لا يوجد في كل مدينة من الذين أدركوا هذا العهد إلا بضعة أشخاص يتذكرون ما جرى وحتى الذين يتذكرون، أكثرهم كانوا أطفالا أو أحداثا لم يبلغوا يومئذ السن القانونية للإدلاء بآرائهم، على أي حال لنفرض أن المجتمع الإيراني قبل سبعين سنة أو دون ذلك بقليل أي آباء الموجودين فعلا قد انتخبوا نوابا ممثلين لهم في المجلس، ولنفرض أنهم كانوا أحرارا في الانتخاب وهذا مجرد فرض لا واقع له، وكان لهؤلاء النواب حق تعيين شخص يضعون في يده مقدراتهم.

ولكن هؤلاء لم يكونوا نوابا ممثلين لنا نحن فأنتم لم تكونوا موجودين يومئذ أصلا ليكون لكم نواب. فما هو مسوغ وضعهم مقدراتكم أنتم أيضا بيد ابن رضا خان؟، أي حق كان لآبائنا يبيح لهم أن يقوموا بمثل هذا العمل؟ فلا نحن وكلنا آباءنا للقيام بذلك ولا نحن قد انتخبنا نواب ذلك العهد. فهم قد قاموا بهذا التنصيب دون مسوغ مشروع.

إذن النظام الملكي يحمل بنفسه دليل بطلانه. ودستور ذاك العهد نفسه والذي تفسخت جميع فروعه، ينص على أن السلطنة موهبة إلهية يفوضها الشعب لصاحب الجلالة. فكيف تكون (موهبة إلهية) والذي يهبها هو الشعب؟ ولماذا وكيف أصبح الشعب ممثلا لله؟ فيمنع هذه الموهبة الإلهية؟ وماذا يعني هذا؟ لعلهم هم أيضا رأوا أن من غير الممكن الاصطدام برضا خان أو سلاطين تلك العصور. فأرادوا أن يضعوا ملحا في الجرح. كلا القضية لا تبنيها هذه الأقوال الجوفاء. النظام الملكي هذا منحرف مهترئ. وإذا أردنا العمل الآن بما ينص عليه الدستور من أن السلطنة موهبة إلهية يهبها الشعب للملك. فلنسأل الشعب في جميع أنحاء البلد بشأن هذا البند. ونقول: من منكم أعطى السلطنة لهذا الشخص؟ لا تجد من يجيب بالإيجاب على ذلك. وحتى لو كان صحيحا أن آباءكم قد وهبوا هذه الموهبة الإلهية لرضا خان، وهذا كذب محض ولكن على فرض صحته، فإن رضا خان مات وانتهت سلطنته وآباؤنا لم يكونوا وكلائنا ولا أوليائنا ولم يكن لأكثر أفراد المجتمع المعاصر وجود خارجي يومئذ لمي يقوم آباؤهم بانجاز عمل معين لهم. إذن فعلى أي شيء تستند سلطنة محمد رضا خان حتى طبق هذا الدستور الذي ينص على أن السلطنة موهبة إلهية يهبها الشعب للملك؟ نسأل الملك محمد رضا: من الذي وهبكم السلطنة، وأنتم أنفسكم تعترفون أنها

أعطيت لأبيكم والذين أعطوها لم يبق أحد منهم تقريبا، هذا على فرض صحة أنهم أعطوها له، وعليه فلا أساس لسلطنة الملك محمد رضا حتى على وفق المادة الدستورية التي يستدل بها هو لأن هذه الموهبة الإلهية يجب أن يمنحها الشعب لشخص فيصبح ملكا والشعب لم يمنحه شيئا من هذا القبيل.

أقول كل ما تقدم هو على فرض أن الشعب قد منح الملك رضا السلطنة ولم يمنحها كما نعلم جميعا. ومع ذلك لنفرض أنهم منحوها له ولنفرض أيضا أن أبناء الشعب قد اجتمعوا وقدموا هذه الموهبة الإلهية للسيد (الشمس الآرية) ولكن نفس هذا الشعب يعلن برمته اليوم رفضه له. إذن انتهت القضية (يضحك الحاضرون) فقد أعطى الشعب شيئا وهو الآن يسترجعه. إذا كان حق إعطاء شيء بيد طرف معين فإن حق استرجاعه بيده أيضا. ونحن نفرض أن جميع أبناء الشعب قد اتفقت كلمتهم على أن تكون السلطنة لمحمد رضا، ولنفرض أننا قدمنا لجنابه هذه الموهبة الإلهية، فكيف تريد اليوم مواصلة حكمك وكيف تسوغ الوضع اليوم؟ في السابق كانت سلطنتك قانونية دستورية، حسب قولك، حسنا فكيف بك اليوم حيث يعلن الشعب رفضه؟ وهل تقول إن هذه اللاءات التي يجهر بها الشعب تعني (نعم)؟؟ كان أهالي أصفهان يحرقون كل شيء إعلانا لرفضهم له ومع ذلك قال هذا الرجل، هو أنفسهم أو أحد أعوانه: إن أهالي أصفهان يحبون الملك (يضحك الإمام والحاضرون).

هذا ما يردده الآن هؤلاء ويقولون: أبناء الشعب الإيراني يحبون الملك..! حسنا إن هذا الشهب المحب للملك قد اجتمعت كلمته اليوم على رفضه. وإذا كنت قد اتخذت أحدا وكيلا فهو وكي ما دمت لم أعزله فإذا عزلته فلا يمكنه بعدها أن يقول: لقد وكلتني فلا يحق لك الاعتراض!! السلطنة موهبة يمنحها الشعب ولنفرض أنه أعطاك لك وهو الآن يرفضك فماذا تقول الآن؟

إذن أنه (الملك) قد أصبح باغيا وعندما أصفه أحيانا فيما أكتب، بالبغي فليس في هذا الوصف مبالغة أصلا فهو باغ حقا لأن الباغي هو الذي يغتصب موقعا معيناً دون حق أو يحكم خلاف القوانين أو بالنصب والاحتيال. وقد قام هذا الشخص بالحصول على كل تلك المنافع طوال المدة السالفة، بغيا ونصبا. ولو فرضتم أن للسلطنة أجرا استلمه فهذا نصب واحتيال أيضا لأن السلطنة أساسا لم تكن حقا له ليتخذ عليها أجرا.

وحتى لو فرضنا أن عمله كان طبق البنود الدستورية والقانونية، وكان لمقام السلطنة أجر متواضع! وقد استلمه، فنحن نسأله: بأي حق أخذت هذا الأجر وأنت لست سلطانا أصلا؟ الشعب يعلن اليوم

صرخة الرفض لك فبأي مسوغ جلست حيث بيت مال هذا الشعب ؟ وبأي حق تتحكم به وتدعو الشعب (للطاعة)؟ فما شأنك أنت والمال مال الشعب وماذا تقول له؟.

إذن الشعب يطالب بتحقيق هذا الأصل ويقول يجب أن يرحل هذا الشخص (الملك) هذا ما يطالب به الآن ولعل الأكثرية غافلون عن أن وجوب عدم بقائه كان يصدق عليه منذ بداية حكمه وليس اليوم وحسب. والقول بوجوب رحيله الآن يصدق على من كان وضعه سليما في السابق ثم طلب منه أن يرحل بغض النظر عن كونه قد أحسن أو أساء. هذا فيما يتعلق بوجوب رحيله. أما إذا أردنا تفصيل الحديث وتوضيح تاريخ هذه السلطنة. فالذين يتذكرونه أو الذين سجلوه إذا كان مسجلا ووجد المؤرخون الجرة في كتابته، وعلى أي حال فالتاريخ المدون لهذه السلطنة لم يظهر بعد لكنه سيظهر لاحقا، نقول: العارفون بما جرى يعلمون جيدا سلطنة رضا خان والد محمد رضا لم تكن إعطائية كما يقول لدستور بل ولدت بالإكراه والتجبر وعبر المجلس النيابي الذي أسسوه بقوة الحراب وأجبروه على المصادقة على خلع تلك السلالة وتنصيب هذه وكلاهما كانتا منحرفتين. فلا المجلس كان دستوريا ولا عملية الانتخاب.

نحن الآن نقول: حسنا إن وضعكم كان سليما (عسكريا) ولكن ارحلوا الآن رغم أنه كان منحرفا منذ البداية أساسا، فالإنكليز فرضوا علينا أباه والحلفاء، أي الإنكليز والروس والأميركيون، فرضوا ابنه علينا، فمتى كان الحال طبق ما يزعمه بعضهم من أن الشعب كان مؤيدا له ويلهج ليل نهار القول: إننا نريده، فليس لدينا أفضل منه! أو أنه منا حسب الوصف الذي أطلقه بعضهم في وقت من الأوقات. ليقول كارتر: إن هذا رجلنا ويجب أن يبقى! لكننا نرفض أيها السيد، فأنتم نصبتم شخصا ليدافع عن مصالحكم! أما نحن فيجب أن نهتم بمصالحنا، والشعب الإيراني يقول: أريد تحقيق مصالحنا لا مصالح أميركا. لقد اتفقت كلمة أميركا وإنكلترا والروس على وجوب بقاء هذا الملك. لكن كلمة الشعب الإيراني برمته هي: وما علاقتكم أنتم بالأمر لتتفق كلمتكم على بقائه؟ الشعب شعبنا والشعب والبلد لنا، ولا يحق لأي منكم أن يقول: يجب أن يبقى هذا الشخص في الحكم لأنه خير من يحفظ مصالحنا. إنه يحفظ مصالحكم أنتم فما علاقته بنا نحن؟ إذا كان يتولى مهمة حفظ مصالحكم فخذوه معكم وافعلوا به ما شئتم. ما معنى أن يسرقنا ويعطيكم حفظا لمصالحكم؟ نحن نريد أن نردع عن السرقة ونقطع يده لكي لا يأخذ أموال الشعب ويعطيها لكم. فاعتراضنا يشملكم معا، يشمل أميركا التي تنهب وتسرق. وكذلك هذا الذي ينهب ثروات الناس ويعطيها لها.

وثمة أقوال أخرى يكررها (الملك)، فهو يقول مرارا: إذا رحلت فسيتعرض هذا البلد للتقسيم وتتحول إيران الحالية إلى إيرانستان! أي أن يلحق قسم منها بالروس مثل أوزبكستان، ويتقسم الباقي إلى أربعة أجزاء أحدها بيد الإنكليز والآخر بيد الأميركيين. وبقاء إيران موحدة هو ثمرة بقاءه المبارك فإذا رحل تجزأت وذهب كل طرف بجزء منها. ولكن هل هذا التقسيم يضرهم أن ينفعهم؟ إن أخذ كل طرف منهم لجزء يعني أنه ينفعهم، فنلاحظ الآن هل أن بقاءه يؤدي إلى التجزئة أم رحيله؟ إذا كان الجواب رحيلك فلماذا يجمعون على دعمك في حين أن تجزئة إيران تخدم مصالحهم؟ إنك تقول: إذا رحلت فسيتقطع الروس آذربيجان ويقتطع الإنكليز الجزء الآخر وهكذا يفعل الأميركيين وكلهم يتمنون الحصول على ذلك. فلماذا يؤيدونك إذا كان رحيلك يخدم مصالحهم لأنه يؤدي إلى التجزئة؟ إن كارتير يردد كل يوم وفي كل وقت وكلما تحدث: يجب أن يبقى هذا فنحن بحاجة إليه وبقائه يخدم مصالحنا ونت تقول كلا إن رحيلي أنفع لكم! فهل تدعي أنك تفهم ما لا يفهمون؟ (يضحك الحاضرون). كأنك تقول: إن الأميركيين والإنكليز وأمثالهم لا يدركون أنني إذا رحلت فستقع التجزئة التي تخدم مصالحهم ولأنهم يجهلون ذلك فهم يدعمونني! لكنك بالطبع أنت لا تستطيع تأييد هذا القول. وعليه يتضح أن التجزئة هي بوجودك وهي قائمة بالفعل. ونحن الآن نفتقد بالفعل للبلد الموحد المستقل. فأى استقلال يبقى للبلد الذي يخضع جيشه لسلطة طرف أجنبي وثقافته العلمية لطرف أجنبي آخر وكذلك حال مجلسه النيابي؟ الدولة تكون دولة حقيقية إذا كان فيها مجلس نيابي وهذا ما نفتقده نحن.

لقد قلت بنفسك، فيما كتبتة أو صرت به، إنها (السفارات الأجنبية) كانت تأتيكم بالقوائم، وكان في هذا الصدد يتحدث عن عهد أبيه وكأنه لا ينتبه لما يقول. فتارة يشرع في الشاء على أبيه وتارة أخرى يقول: إلى ما قبل بضع سنين كانوا يأتوننا بالقوائم ويسلمونها لنا وللحكومات لكي تنتخب الأسماء الواردة فيها لعضوية المجلس النيابي. فهو يقول إن هذا ما كان عليه الحال في زمن أبيه وفي شطر من عهده هو لكنه يزعم أن الحال تغير فيما بعد. وعلى أي حال فهذا هو حال بلدنا. السفارات الأجنبية تحدد قوائم بأسماء الذين يجب أن ينتخبهم الشعب نوابا عنه. أي لا يسمح لك حتى أنت (الملك) بتعيينهم بل هي مهمة السفارات وعليك أنت فقط أن تنصّبهم نوابا لنا. إذن فليس لدينا مجلس نيابي، ومع فقداننا لهذا المجلس لا يبقى للعمل بالدستور أي معنى إذ لا يوجد مجلس نيابي أصلا لكي يعمل بالدستور! إذن لا يوجد دستور أصلا لكي نعمل به، أجل لقد دونوا دستورا ثم وضعوه على الرفوف.

وتعلمون جميعاً أن ثقافتنا العلمية أجنبية أعدوها (الأجانب) لنا، وكذلك حال جيشنا ونظامنا الاقتصادي، وهو أسوأ من كل شيء. كل هذه المجالات خاضعة لتسلط الأجانب. ولذلك فإن بلدنا مجزأ ومقسم بالفعل لأنه خاضع لتصرف الأجانب وتسلطهم. وهم ينهبون كل ثرواته ويلتهمونها.

وإضافة لكل ذلك فإنهم مستمررون في تدمير شبابنا كافة وهدر طاقاتهم ومنعهم من التطور في اكتساب العلوم حتى الذين غادروا بلدهم والذين يقيمون في الخارج لدراسة العلوم الذرية وهم عدة مجموعات وقد زارتي مجموعة أو اثنتان منهم وكان محور حديثهم هو: ..إنهم لا يسمحون لنا باكتساب هذه العلوم بصورة سليمة وبيقوننا في مستوى يقل عن الذي وصلنا إليه عملياً. وهو لا يسمحون لشبابنا باكتساب العلوم في جامعاتنا أيضاً ويحسبونهم ضمن إطار مستوى علمي محدود لا يتجاوزونه لكي لا يظهر من شبابنا من يقف بوجههم.

إذن رحيلك يؤدي إلى إنهاء حالة التجزئة القائمة أي إلى الحصول على الاستقلال فيصبح البلد مستقلاً حقاً. وهذا هو مشروع الحل الذي قدمناه نحن ورغم ذلك يقول هو (الملك) إن هذا الحل يؤدي إلى هذه التجزئة! أي أن ما يطالب الشعب برمته وبصوت واحد بشأن إقامة الحكم الإسلامي يعني إقامة حكومة التجزئة في حين أن اتحاد كلمته في جميع أنحاء البلد هو نفي للتجزئة لأنه يعني أن الجميع يطالبون بشيء واحد في حين أن التجزئة تعني أن تطالب مجموعة بشيء معين وأخرى بأمر آخر وثالثة بمطلب ثالث وهكذا.

وأحد أقواله هو أن هذا الحال سيؤدي إلى انفصال كردستان، وبناء على ما يقوله أيضاً، يؤدي إلى انفصال بلوشستان أيضاً وكذلك لرستان لأن كل واحدة منها تطالب بحكومة مستقلة وحكم ذاتي. ونحن نقول: إن الدمار والتخريب شامل الآن لكافة المناطق. ولكن كل فئات الشعب تصرخ قائلة: نطالب بإقامة الحكم الإسلامي. وهذا يعني أنها تقول: نحن نرفض التجزئة. أي أن كردستان تطالب بإقامة الحكم الإسلامي وهذا هو ما تطالب به المناطق الأخرى. اذهب إلى كردستان الآن لتسمع هتافات المطالبة بالحكم الإسلامي والهتافات نفسها تسمعها في بلوشستان وخراسان وكل مكان. فالحديث والمطلب واحد وهو إقامة الحكم الإسلامي. فهل إن مطالبة شعب بأكمله بالحكومة الإسلامية تؤدي إلى التجزئة؟ وهل يمكن وصف هذه الحالة بالتجزئة؟ إن هذه دعايات لا أكثر.

لقد تعبت عن متابعة توضيح ما تبقى مما (تفضل) ليه من أقوال. أسأل الله أن يؤيدكم الله جميعاً إن شاء الله، وأن يصلح أمور المسلمين وإيران.

هوية الخطاب رقم . 68

فرنسا / باريس / نوفل لوشاتو 42 ذي الحجة 1398هـ ق الموافق 15 نوفمبر 1978م.

الموضوع: تحقق إقامة نظام الجمهورية الإسلامية نفي للنظام الملكي.

المناسبة: إعلان كارتر دعمه للملك بحجة دفع احتمال تقسيم إيران ومواجهة النفوذ الشيوعي والحيلولة دون توقف تصدير النفط وزعزعة الاستقرار في المنطقة.

الحاضرون: جمع من طلبة الجامعات والإيرانيين المقيمين في الخارج وغيرهم.